

# مجلة

## كلية التراث الجامعة

مجلة علمية محكمة

متعددة التخصصات نصف سنوية

العدد الثالث والثلاثون

عدد خاص بوقائع المؤتمر العلمي السنوي الرابع عشر (الدولي الثالث)

27 آذار 2022

ISSN 2074-5621

رئيس هيئة التحرير

أ. د. جعفر جابر جواد

نائب رئيس هيئة التحرير

أ. م. د. نذير عباس ابراهيم

مدير التحرير

أ. م. د. حيدر محمود سلمان

رقم الايداع في دار الكتب والوثائق 719 لسنة 2011

مجلة كلية التراث الجامعة معترف بها من قبل وزارة التعليم العالي والبحث العلمي بكتابها المرقم  
(ب 3059/4) والمؤرخ في (2014/ 4/7)

## التوسع العمراني في الأراضي الزراعية وآثاره الاقتصادية والبيئة في قضاء شط العرب

أ.م.د. حسين قاسم محمد الياسري  
جامعة البصرة - مركز دراسات البصرة  
والخليج العربي

أ.د. فهد مزبان خزار الخزار  
جامعة البصرة - كلية التربية للبنات

### الملخص

تتناول هذه الدراسة ظاهرة التوسع العمراني على الأراضي الزراعية في قضاء شط العرب وما تتركه من آثار سلبية اقتصادية وبيئية في هذا القضاء ، ويهدف البحث إلى تحديد الآثار الاقتصادية والبيئية الناجمة عن التوسع العشوائي العمراني على الأراضي الزراعية في قضاء شط العرب ، لأهمية هذا النوع من الدراسات في ظل تفاقم مشكلة الزحف العمراني ، وغياب دور السلطات المعنية ، وتدهور الإنتاج الزراعي وتدمير البيئة وامتداد المناطق السكنية بشكل عشوائي ، وانحسار الأراضي الزراعية تدريجياً نتيجة الزحف العمراني على حساب هذه الأراضي في ظل إهمال المزارعين وبيع أراضيهم بسبب الظروف الطبيعية والبشرية ، وتوصل البحث إلى أن التوسع العمراني في قضاء شط العرب على المناطق الزراعية جاء نتيجة الزيادة السكانية ، ورخص أسعار الأراضي ، وضعف سيطرة الأجهزة البلدية والتخطيطية ، في ظل عجز المشاريع الإسكانية وعدم قدرتها على استيعاب الزيادة السكانية ، واقترح البحث أن تفرض غرامات مالية على التجاوز على المناطق الزراعية ، وتكثيف الدور الرقابي الرسمي وتطبيق القانون ، والتوجه نحو الأراضي غير الصالحة للزراعة في بناء المساكن .

### Abstract

This study deals with the phenomenon of urban expansion on agricultural lands in the Shatt al-Arab district and its negative economic and environmental effects in this district. The aggravation of the problem of urban sprawl, the absence of the role of the relevant authorities, the deterioration of agricultural production, the destruction of the environment and the random extension of residential areas, and the gradual decline of agricultural lands as a result of urban sprawl at the expense of these lands in light of the neglect of farmers and the sale of their lands due to natural and human conditions, and the research concluded that urban expansion In the Shatt al-Arab district, the agricultural areas came as a result of the population increase, the cheapness of land prices, and the weak control of the municipal and planning agencies, in light of the inability of housing projects and their inability to absorb the population increase. Applying the law, and moving towards non-arable lands for housing construction.

### مقدمة

باتت ظاهرة التوسع العمراني على الأراضي الزراعية تشكل تحدياً للدول ذات النمو السكاني المرتفع ومنها العراق ، وما تبع ذلك من تغيير في النظام البيئي والاجتماعي ، لذا كان لزاماً على الجهات المعنية ومن أجل الحد من ظاهرة التوسع العمراني على الأراضي الزراعية أن تبادر إلى التخطيط العلمي السليم ودراسة الظاهرة بجميع جوانبها للحد من آثارها السلبية على البيئة وتحديد استعمالات الأرض بما يتناسب وطبيعة التربة وصلاحيتها للزراعة أو إنشاء المجمعات السكنية ، لما تتركه هذا الظاهرة من انخفاض في الإنتاج الزراعي ما يهدد غذاء السكان ومستقبل الأمن الغذائي ؛ لذا جاءت هذه الدراسة لتسلط الضوء على التوسع العمراني على حساب الأراضي الزراعية في قضاء شط العرب كنموذج مصغر ، لما تعانيه الوحدات الإدارية الأخرى في محافظة البصرة ، وفي العراق من آثار ذلك التوسع اقتصادياً وبيئياً .



ويكاد التوسع العمراني يعادل الزيادة السكانية في معظم دول العالم النامي ، ويتجاوزها في بعضها أي أنّ التجمعات السكانية تتضاعف مساحتها كل (15-20 سنة) ، ويعجز التخطيط العمراني في جميع الأحوال عن اللحاق بالتوسع العمراني الفعلي لذلك فإن التوسع الفوضوي يصبح الطابع المميز في الدول العربية لأنه يوفر الوقت والتكاليف لكنه يسبب الأضرار على المدى البعيد ، ويحمل أخطاراً كبيرة على البيئة ، وعلى الإنسان نفسه إذ لم يكن مدروساً ومحددأ بضوابط تحقق التوازن بين الحاجة الاجتماعية والمادية للمجتمع وبين البيئة وحمايتها من التلوث<sup>(1)</sup> .

#### مشكلة البحث :

هل إن التوسع العمراني على الأراضي الزراعية يؤدي إلى آثار سلبية اقتصادية وبيئية في قضاء شط العرب ، وهل من الممكن التخفيف أو الحد منها؟

#### فرضية البحث :

إنّ التوسع العمراني على المناطق الزراعية الناجم عن زيادة الطلب على السكن سيؤدي إلى آثار مدمرة على البيئة وتراجع في المساحة الزراعية والإنتاج الزراعي ، ويمكن الحد من هذه الآثار باتباع سياسة تخطيطية تتناسب وحجم تلك المشكلة .

#### هدف البحث :

تهدف الدراسة إلى تحديد الآثار الاقتصادية والبيئية الناجمة عن التوسع العشوائي العمراني على الأراضي الزراعية في قضاء شط العرب ، في ظل ضعف الأجهزة التخطيطية ، وعدم قدرتها على وقف هذا التوسع .

#### أهمية البحث :

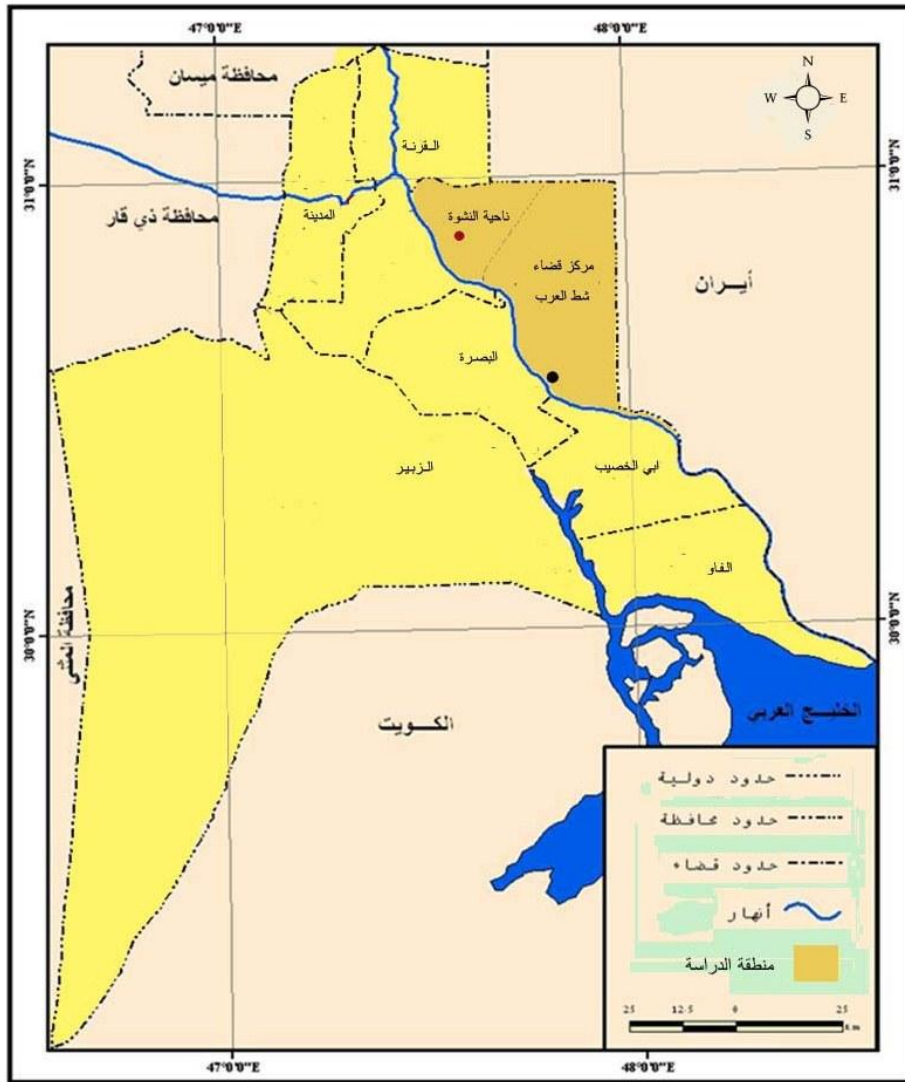
تأتي أهمية البحث نتيجة تفاقم مشكلة الزحف العمراني في ظل غياب السلطات المعنية ، وتدهور الإنتاج الزراعي ، وتدمير البيئة وامتداد المناطق السكنية بشكل عشوائي فضلاً عن انحسار الأراضي الزراعية تدريجياً في ظل إهمال المزارعين وبيع أراضيهم بسبب الظروف الطبيعية والبشرية .

#### أولاً-حدود منطقة الدراسة ومساحتها :

يقع قضاء شط العرب في الجزء الشرقي من محافظة البصرة ، يحده من الشمال القرنة ، ومن الغرب البصرة ، ومن الجنوب والجنوب الغربي أبي الخصيب ، فيما تمثل حدوده الشرقية جزءاً من الحدود الدولية بين العراق وإيران ، ويمتد بين دائرتي عرض (30.15-30°) شمالاً ، وقوسي طول (47.30 - 48.3°) شرقاً ، خريطة (1) . وتبلغ المساحة الكلية للقضاء (2055 كم<sup>2</sup>) بنسبة (10.8%) من مساحة محافظة البصرة التي تبلغ (19070 كم<sup>2</sup>) ، ويتكون القضاء من وحدتين إداريتين هما مركز القضاء بمساحة (1516 كم<sup>2</sup>) ، ويضم (33 مقاطعة) ، وناحية النشوة بمساحة (539 كم<sup>2</sup>) التي تضم (33 مقاطعة)<sup>(2)</sup> ، خريطة(2) .

### خريطة(1)

موقع قضاء شط العرب من محافظة البصرة



المصدر، اعتماداً على ، وزارة الموارد المائية ، الهيئة العامة للمساحة ، خريطة محافظة البصرة الإدارية ، مقياس الرسم 1 : 500000، بغداد ، 2011 .

### ثانياً-أسباب التوسع العمراني على الأراضي الزراعية :

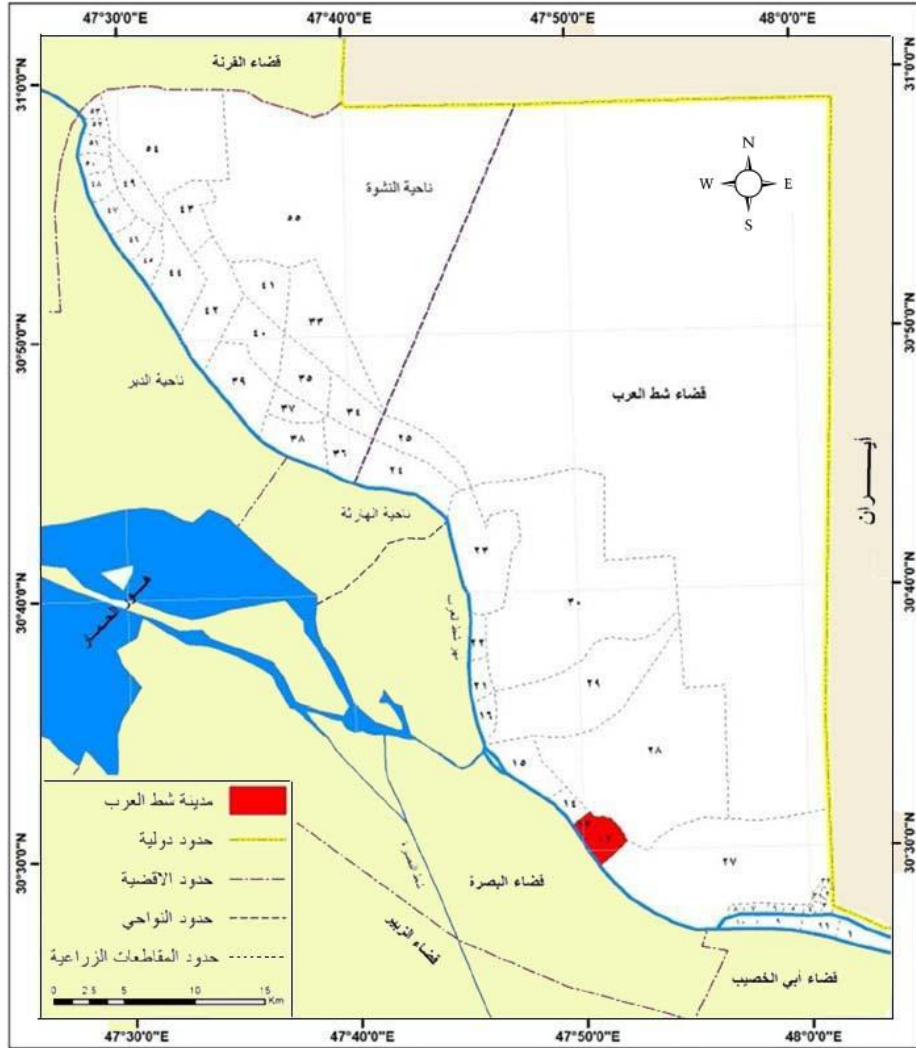
يشير التوسع العمراني إلى توسع مدينة ما وضواحيها على حساب الأراضي الزراعية والمناطق المحيطة بها ، وتؤدي هذه الظاهرة إلى تطوير المناطق الريفية المجاورة لمراكز المدن الكبرى تدريجياً ، وزيادة كثافتها السكانية ، وتساعد على رفع مستوى الخدمات ، والتوسع العمراني هو توسع المنشآت العمرانية على حساب الأراضي الزراعية المخصصة للاستغلال والإنتاج الزراعي ، أما الأراضي الزراعية فهي التي تقام عليها الأبنية الزراعية المتناثرة والحضائر وملحقاتها والأراضي غير المزروعة بشكل دائم مثل الرقع والممرات الزراعية والقنوات والبروزات والأكتاف<sup>(3)</sup> .

### 1- الزيادة السكانية :

تُعد زيادة السكان من العوامل المهمة والرئيسة لظهور أزمة السكن، إذ توجد علاقة مباشرة بين نمو السكان والطلب على المساكن، فكلما ازداد عدد السكان ازداد الطلب على المساكن وبالعكس، وحسب نظرية مالتوس

### خريطة(2)

الوحدات الإدارية والمقاطعات الزراعية في قضاء شط العرب



المصدر ، مرتضى مظفر سهر ، الزحف العمراني لمدينة شط العرب على الأراضي الزراعية باستخدام نظم المعلومات الزراعية ، دراسة في جغرافية المدن ، رسالة ماجستير ، كلية التربية للعلوم الإنسانية ، جامعة البصرة 2013 ، خريطة 8 ، ص 73

السكان التي تؤكد على أنّ السكان ينمو بمتوالية هندسية ، أما الموارد فإنها تنمو بمتوالية عددية ، وبما أنّ بناء المسكن يحتاج إلى الموارد من ارض ومواد بناء وأيدي عاملة وغيرها من مستلزمات البناء ؛ لذا فإن السكان ينمو بمتوالية عددية أيضاً أي بمعنى أنّ السكان ينمون بسرعة أكبر من المساكن ، وهذا ما ولد أزمة في السكن (4) ، وبات في حكم المؤكد أنّ النمو السكاني السريع يشكل تحدياً قوياً يواجهه العالم لاسيما الدول النامية التي يتزايد سكانها بمعدلات كبيرة ، ويرتبط بالنمو السكاني ظاهرة النمو المتسارع في حجوم المدن والقرى ، وينجم عن ازدياد السكان في الحيز المكاني امتداد الحيز الذي تقوم عليه التجمعات السكانية ، وكثيراً ما يتمّ الامتداد الأفقي على حساب الأراضي الزراعية (5) ، وتؤدي زيادة السكان إلى المزيد من الطلب على الأراضي لأغراض السكن ، لاسيما تزايد حجم سكان المدن وارتفاع كثافتها السكنية داخل المسكن الواحد ، يصاحبه امتداد وتوسع في النسيج العمراني الحضري بشكل عشوائي على حساب الأراضي الزراعية المجاورة التي تتناقص يوماً بعد يوم . ما يساعد على إخلاء الريف من المزارعين ، وبالتالي تندهر البيئة الريفية ، ويساعد على ذلك ضعف في تطبيق القوانين والتشريعات الخاصة بالأرض الزراعية ورخص أسعار تلك الأرض .

ويبين جدول (1) ارتفاع الحجم السكاني السريع لمركز قضاء شط العرب ومجموع القضاء ومحافظة البصرة إذ ارتفع الحجم السكاني بشكل كبير بعد عام 2007 ، وحتى عام 2014 ، وبمعدل نمو سكاني مرتفع إذ بلغ في كل منها (7.2) ، (6.8) ، (5.3%) على التوالي ، بسبب ارتفاع معدل المواليد والوفيات والهجرة القادمة من المحافظات الأخرى ، فضلاً عن اتجاه الهجرة من أفضية ونواحي البصرة إلى قضاء شط العرب ، في حين ارتفع معدل النمو في مركز القضاء إلى (9.6%) عام 2015 بسبب رخص أسعار العقارات المحيطة بالمنطقة الحضرية ، وتوزيع قطع الأراضي من قبل بلدية محافظة البصرة



فيه ، مما أدى إلى زيادة الطلب على السكن ، وامتداد الحيز الحضري باتجاه الأراضي الزراعية المحيطة به ، وقيام مالكي الأراضي الزراعية بتفتيتها إلى مساحات اصغر وبيعها على المواطنين لاسيما المقاطعات الجنوبية من مركز القضاء والمحاذية لشط العرب في كوت الجوع والصالحية ، كذلك المقاطعات الشمالية القريبة ومن بينها الفيروزية والجزيرة .

### جدول (1)

#### حجم السكان ونموهم والمتوقع(\*) لمركز قضاء شط العرب والقضاء ومحافظه البصرة للمدة 1977-2025

السنة	مركز القضاء	النمو %	القضاء	النمو %	المحافظة	النمو %
1977	54709	-	32373	-	1008626	-
1987	7904	17.6-	24755	2.6-	872176	1.4-
1997	63258	23.1	82706	12.8	1556445	6
2007	76230	1.2	104089	2.3	1912533	2
2014	124337	7.2	164813	6.8	2744758	5.3
2015	136318	9.6	169202	2.7	2818802	2.7
المتوقع 2025	183199	3	227393	3	3788234	3

- 1- عدنان عناد فياض ، وأسامة إسماعيل عثمان ، التوزيع الجغرافي لمدينة محافظة البصرة حسب أحجامها للمدة من 1977-2007 ، مجلة دراسات البصرة ، العدد 8 ، مركز دراسات البصرة ، 2009 ، جدول 1 ، ص 10
- 2- وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، إسقاطات السكان لعام 2007
- 3- وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، مديرية إحصاء البصرة ، إسقاطات السكان لعام 2014 و 2015 وإذا ما استمر النمو السكاني بمعدل (3%) حسب نسبة النمو التي وضعتها وزارة التخطيط سوف يزداد عدد السكان في محافظة البصرة وسينتقل جزء منهم إلى قضاء شط العرب من جهة ، وزيادة حجم السكان في مركز القضاء من جهة أخرى سيؤدي إلى توسع العمران باتجاه مزيد من الأراضي الزراعية ، وسيهدد ما تبقى منها بالزوال إذا ما تداركت الجهات التخطيطية خطورة النمو السكاني بوضع سياسة سكانية تهدف إلى خفض معدلات النمو السكاني وسياسة إسكانية تهدف إلى بناء المزيد من المجمعات السكانية وتوزيع قطع الأراضي في المناطق غير الصالحة للزراعة .

#### 2- العوامل الاقتصادية :

- تؤدي العوامل الاقتصادية دوراً فعالاً في التوسع العمراني باتجاه الأراضي الزراعية ومن أهمها ما يأتي :
- أ- ارتفاع أسعار الأراضي الزراعية المحيطة بمركز القضاء ومركز ناحية النشوة ، الأمر الذي شجع أصحابها على بيعها لأغراض السكن ، أو لأغراض نقل الطبقة الطينية ، واستخدامها في صناعة الطابوق ، ونتيجة لذلك يظهر انتشار للمساكن وسط البساتين التي عمل أصحابها على تفتيتها إلى وحدات صغيرة بمساحات متفاوتة يتراوح أغلبها بين (200-300 م<sup>2</sup>) ، وبعضها بين (500-1000 م<sup>2</sup>) ، وبيعها للمواطنين بأسعار تراوحت ما بين (5-20 مليون دينار) وبعضها يتراوح بين (30-50 مليون دينار) وفضل بعض المواطنين شراء كامل مساحة البستان الذي تتراوح مساحته بين دونم واحد إلى أربعة أو خمسة دونمات بسعر يتراوح بين (90-200 مليون دينار)<sup>(6)</sup> .
  - ب- ارتفاع أسعار العقارات (ملك أو إيجار) في مركز مدينة البصرة ، وفي مركز القضاء إذ ارتفعت أسعار القطع التي تم فرزها من قبل البلدية في مركز مدينة البصرة إلى أسعار خيالية يتجاوز سعر المتر الواحد منها في بعض المناطق بين (3000-4000 مليون دينار) كما هو الحال في حي الجزائر والعباسية وبريهه ومناوي باشا ، وتصل أسعار قطعة الأرض الواحدة في أغلب مناطق البصرة بين (100-300 مليون دينار) ولا تقل عن (100 مليون دينار عراقي) في مركز القضاء ، فيما تتجاوز إيجارات المساكن والشقق السكنية عن (500 مليون دينار) مما أدى إلى تفضيل شراء قطعة زراعية والسكن فيها في المناطق الزراعية بالأفضلية والنواحي ومنها قضاء شط العرب<sup>(7)</sup> .
  - ج- ارتفاع الدخل لدى معظم المواطنين بعد عام 2003 لاسيما طبقة الموظفين الذين فضل بعضهم امتلاك قطعة أرض زراعية وبناء مسكن واسع تتوافر فيه المساحة الملائمة ، مع امتلاكه وسيلة نقل يستخدمها للتنقل مهما كان موقع مسكنه الجديد بعيداً عن مكان عمله أو مكان شراء حاجاته الأساسية .
  - د- تدني إنتاجية بعض الأراضي مما شجع أصحابها على التخلص منها بالبيع ، فقد تكون من الصنف الثالث أو الرابع الذي لا يعطي دخلاً كبيراً لأصحابها بالمقارنة مع الدخل الذي يحصل عليه لو أنه باعها أو استغلها لأغراض سكنية أو صناعية ، فضلاً عن انخراط المزارعين في نشاطات اقتصادية أخرى .



ه- أدى شق الطرق الرئيسية بالقرب من المناطق الزراعية إلى جذب السكان للاستيطان بالقرب منها وبالتالي إلى التهام المزيد من الأراضي الزراعية كما هو الحال في امتداد الطريق الدولي الذي يربط العراق بإيران ، ويسير بمحاذاة المناطق الزراعية ، ويتجه شمالاً ، وتتفرع منه عدة طرق فرعية ، كما أدى مشروع إنشاء جسر يربط بين مركز مدينة البصرة بمركز قضاء شط العرب ، والبدء بتنفيذ خط حديد بصره - خرمشهر (المحمرة) إلى مزيد من توجه المواطنين لشراء الأراضي الزراعية في قضاء شط العرب مقارنة بالأقضية الأخرى .

### 3- العوامل الاجتماعية :

تتمثل بالارتباطات الاجتماعية للعائلة بصورة عامة لوجود بعض الأقارب هناك ، أو بسبب سلوكي يتعلق برغبة سكان المدن بالسكن في مناطق الضواحي خارج حيز المدينة ، فضلاً عن التطور الاجتماعي الذي أثر على المنطقة في فترة قصيرة ما أسهم أثره بصورة فاعلة على المجتمع ، والفرد بالذات ، الذي بدأ يفكر بأي وسيلة للحصول أولاً على مأوى له ، وليس مهماً أين ؟ وكيف ؟ وما النتائج المترتبة على ذلك ؟ ، وتوجه سكان المناطق الزراعية إلى العمل في الوظائف الحكومية ، أو المكتبية ، أو المهنية ، وترك العمل بالزراعة ما أدى إلى إهمال الأراضي الزراعية ، واستخدامها في بناء المساكن بدلاً من الزراعة .

### 4- العامل السياسي والإداري ( ضعف الأجهزة البلدية والتخطيطية والرقابية ) :

أ- السماح بتفتيت الأراضي الزراعية ، وإقامة أكثر من بناء واحد على قطعة أرض واحدة ، لأن ملكيتها تعود لأكثر من شخص ، وإخفاق التصاميم الأساسية في استيعاب حاجة المواطنين من قطع الأراضي السكنية فضلاً عن تأخر البلدية في فرز توزيع الأراضي ، كما أن أغلب الأراضي التي توزع تنتم بمساحات صغيرة تتراوح بين ( ٢٠٠ - 300 م<sup>2</sup> ) في حين يمكن الحصول على قطع زراعية تزيد عن ذلك .

ب- عدم وجود دعم حكومي في مجال توفير الوحدات السكنية، سواء من خلال المخصصات المالية الممنوحة لقطاع الإسكان أم من خلال برامج التمويل الإسكاني ، فالتخصصات الممنوحة لقطاع السكن لم تصل إلى نصف التخصيصات الممنوحة لوزارة الإسكان في أقصى حالاتها ، في حين انخفضت تلك التخصيصات إلى ( 25.2 % ) . وهذه المخصصات غير كافية لقطاع الإسكان من أجل إقامة المساكن الكافية للأسر، لذا ظل إنتاج الوحدات السكنية في العراق عامة والبصرة خاصة عاجزاً عن تلبية الاحتياجات الإسكانية لمدة زمنية طويلة ، وفي ما يخص برامج التمويل الإسكاني فإن المصرف العقاري وصندوق الإسكان العقاري قد حققا إنجازات كبيرة في منح القروض العقارية ، إلا أن مستوى الحاجة تبقى أكبر مما تستطيع كلتا الجهتين تلبيتها<sup>(8)</sup>.

ج- عدم وجود سياسة إسكانية واضحة ومستقرة ، فكانت عبارة عن حلول جزئية وليست سياسات إسكانية فاعلة ، إذ أن هذه السياسات الإسكانية برهنت على فشلها في تحقيق أهدافها المنشودة في توفير الوحدات السكنية المطلوبة ، وظل عدد السكان يزداد دون زيادة في الوحدات السكنية لاسيماً مع الهجرة الريفية إلى المدن، وعدم مقدرة الدولة أن تتحكم في زمام الأمور ، وبروز مؤشرات أخرى مثل الرشوة والبيروقراطية ، مما أدى إلى خلق تراكم للأخطاء في الجانب التخطيطي للدولة والإسكاني منها ؛ الأمر الذي انعكس على تراجع قطاع الإسكان ، وعدم انسجامه مع الضغط الحاصل في نمو السكان ، إذ انخفض إسهام قطاع التشييد من إجمالي الناتج القومي من ( 5.6 % ) عام ١٩٨٩ إلى ( 0.47 % ) عام ١٩٩٦ أما السياسات الإسكانية الحالية فعلى الرغم من أن الحكومة اليوم اهتمت بهذا القطاع ، واتخذت خطوات جيدة من خلال مشاريع الإسكان ، وتقديم القروض الإسكانية ، غير أن الواقع الملموس يشير إلى عدم ظهور بوادر تلك المشاريع حتى الآن بالشكل الذي يسهم برفع المعاناة عن كاهل المواطنين بسبب عدم تناسب تلك المشاريع مع الحاجة الحقيقية للسكن، وبعد تأسيس مشروع الإسكان الوطني عام ٢٠٠٧ فقد أعلنت وزارة الأعمار والإسكان إنها بصدد بناء مليون وحدة سكنية في عموم العراق بشكل عمودي ، وإنها ستنفذ ( ١١٠٤ ) وحدة سكنية في محافظة البصرة عام ٢٠٠٩ نفذ منها ( 504 ) وحدة سكنية) في حي الحسين ، و ( ٦٠٠ ) وحدة سكنية) في الكريزة ، ومثلها في القبلة لا تزال قيد الإنشاء ، وهذه الوحدات السكنية لم تسد حاجة البصرة من الوحدات السكنية ، إذ تقدر حاجة البصرة إلى ( ٦٠٥٣٨ ) وحدة سكنية) في الوقت الحاضر أي أنها لا تشكل إلا جزء يسيراً من الحاجة الحقيقية المتوقع ازديادها بشكل كبير في الأعوام القادمة<sup>(9)</sup> .

### ثالثاً- آثار التوسع العمراني على الأراضي الزراعية :

#### 1- الآثار الاقتصادية :

أ- تراجع المساحات المزروعة وزيادة مساحة المناطق المبنية : أدى التوسع العمراني باتجاه الأراضي الزراعية إلى تناقص مساحتها ، وهذه الحالة تشترك فيها جميع دول العالم ، فقد أشارت أحد الدراسات إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية فقدت سنوياً ما يعادل ( 344400 دونم) من الأراضي الزراعية نتيجة تعرضها للزحف العمراني خلال المدة ١٩٧٢ - ٢٠٠٠ ، وهذه الحالة تنطبق على دول الوطن العربي ومنها العراق ، فقد أشارت احد الدراسات إلى أن البحرين أضاعت ما يقارب ( ٨٠٠٠ دونم) من أراضيها الزراعية الجيدة منذ عام ١٩٧٦ باستعمالها للسكن ، والصناعة ، والاستخدامات العامة الأخرى ، وأن كل هذه الاستخدامات لا تتطلب هذه النوعية



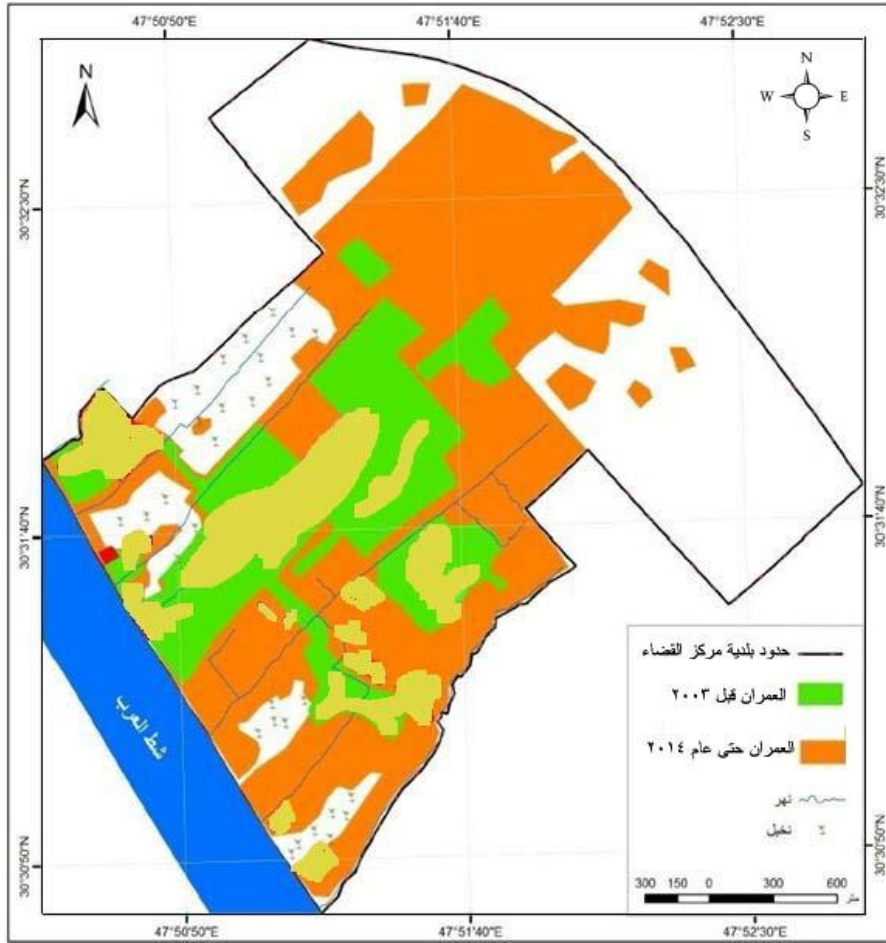
الجيدة من الأراضي ، كما ادى الزحف العمراني في مصر إلى اقتطاع أراضٍ زراعية تحيط بمراكز المدن تقدر مساحتها بحوالي (10800 دونم) سنوياً ، وقد تبين أنه كلما زاد حجم القرى أو كان موقعها الجغرافي قريباً من مدينة رئيسة أو من نطاق المشاريع الاقتصادية اتسع عمرانها بمعدلات تفوق مثيلاتها من القرى ذات الموقع البعيد أو ذات الحجم الصغير ، وفيما يخص العراق أشارت أحد الدراسات إلى أنه فقد خلال المدة (١٩٥٧ - ١٩٧٦) أرضاً زراعية قدرت مساحتها بنحو (٢,١٥٢,٤٠٠ دونم) استعملت لأغراض السكن وما يرتبط منها من خدمات ، وأن الأراضي الزراعية ستفقد ثلث مساحتها لأغراض الاستيطان ، وقد تبدو الصورة أكثر وضوحاً إذا ما حصل حساب حاجة الفرد الواحد من الأرض حسب نموذج كاليفورنيا (١٠٠ م / شخص) وبهذا يتطلب سكن عشرة بلايين نسمة في مثل هذه الحالة حوالي (70%) من الأراضي المستثمرة في الوقت الحاضر<sup>(10)</sup> ، ودائماً ما تكون الأراضي الزراعية المحيطة بالمدن هي المجال الحيوي لتوسعها ونموها ، وهي ظاهرة موجودة في مدن العراق ، فإذا كان نمو المدينة في إقليمها المحيط بها والذي ربما من أهم خصائصه أنه إقليم زراعي تعتمد عليه المدينة بوصفها مورداً لغذائها وإمدادها بالخضروات والفاكهة والمنتج الحيواني الطازج ، وبذلك تخسر الأراضي الزراعية عشرات الدونمات المزروعة القابلة للزراعة أمام الزحف والتمدد الحضري والعمراني القوي الذي يقوم بتحويل صفة نشاط الأرض الزراعية إلى صفة عمرانية تساهم في نشر نوع جديد من التصحر يسمى (التصحر الحضري) للأرض الزراعية ، فقد خسر الإقليم الزراعي لمدينة النجف نسبة (23%) من الأراضي الزراعية نتيجة التمدد الحضري ، ونسبة (26%) للإقليم في كربلاء ، و (13%) في مدينة الناصرية<sup>(11)</sup> .

تراجعت المساحات الزراعية في منطقة الدراسة نتيجة لزيادة الدخول فضلاً عن توفر المواد الإنشائية ، و مساهمة الدولة في تسليف المواطنين ومنهم العسكريين في الفترة التي سبقت عام 2003 ، كما أن زيادة الاتصال بين الريف والمدينة أثر بشكل كبير على تشجيع سكان الريف على تشييد الدور الحديثة من المواد الثابتة بسبب توفر الإمكانيات المادية الجيدة للسكان الريفيين ، وتغير الحال بعد عام 2003 ، إذ زادت حركة البناء داخل المناطق الزراعية لاسيما وأن قضاء شط العرب في معظمه مناطق ريفية لا تتعدى منطقة الحضرية حدود مركز القضاء ، وحدود مركز ناحية النشوة . فقد كان مركز القضاء قبل عام 2003 يتكون من ستة أحياء سكنية ازدادت إلى (16 حي سكني) بعد ذلك ، ويظهر من خريطة (3) أن مساحة العمران قد تضافت عدة مرات لتلتهم ما تبقى من المناطق الزراعية داخل المركز الحضري وعند الأطراف ، وان (٧٥%) من مساحة القرى المحيطة به أصبحت عبارة عن وحدات سكنية ، وما تبقى بساتين زراعية وأراض بور تنتظر التغيير لصالح التوسع العمراني ، ويتم تحويل بعض المناطق الزراعية إلى مناطق سكنية من قبل بلدية القضاء ، إذ تم تحويل مساحة (130 دونماً) من مقاطعة رقم (14 ، نهر حسن) إلى منطقة سكنية<sup>(\*\*\*)</sup> .

بلغت المساحة المزروعة فعلاً للمحاصيل الزراعية لعام 1957 في القضاء (٤٣٦٦٥ دونماً) من مجموعها في المحافظة التي بلغت (٩٢٢٥٨ دونماً)<sup>(12)</sup> ، انخفضت إلى (22270 دونماً) من مجموعها في المحافظة التي بلغت (210370) وهي بذلك شكلت نسبة (47.3%) في العام الأول ، و (10.6%) في العام الثاني من مجموعها في المحافظة ، أي بنسبة تراجع بلغت (31.6%) بما يعادل ثلث مساحتها ، وكان النمو<sup>(\*)</sup> سالباً

### خريطة (3)

التوسع العمراني لمركز قضاء شط العرب للمدة (2003-2014)



المصدر ، مرتضى مظفر سهر ، الزحف العمراني لمدينة شط العرب على الأراضي الزراعية باستخدام نظم المعلومات الزراعية ، دراسة في جغرافية المدن ، رسالة ماجستير ، كلية التربية للعلوم الإنسانية ، جامعة البصرة 2013 ، خريطة 7 ، ص 69

للمدة من عام 2003-2013 أي أن هنالك تراجع في المساحة المزروعة فعلاً ، لكن ظهر النمو موجباً بعد ذلك نتيجة المبادرة الزراعية التي قامت بها وزارة الزراعة بتزويد المزارعين بالآلات الزراعية والأسمدة والأغطية البلاستيكية (\*\*\*) ، وبلغت نسبة النمو (12.9%) عام 2015 ، ينظر جدول(1) وهذه الزيادة جاءت في المناطق الزراعية المزروعة فعلاً في حين يفسر التوسع العمراني المستمر على المساحات الزراعية الصالحة للزراعة التي لم يتم زراعتها بعد بشكل أكبر .  
أما المساحة المزروعة ببساتين النخيل فمن جدول (2) يتبين أن المساحة المزروعة لم يطرأ عليها تغيير يذكر للمدة 2012-2016 ، وأن هناك زيادة طفيفة في أعداد النخيل ، لا تتجاوز (0.4%) عام 2015 ، في حين أن هناك زيادة في مساحة البساتين المجروفة ، وأعداد النخيل المجروف بلغت (1.2 ، 3.6%) على التوالي .  
ب- انخفاض حجم ونسبة سكان الريف :

أدى التوسع باتجاه المناطق الزراعية لاسيما المحاذية للمناطق الحضرية (مركز قضاء شط العرب ، ومركز ناحية النشوة) إلى انخفاض في حجم ونسبة سكان الريف ، إذ بلغت نسبتهم (42.3%) من مجموع سكان القضاء في عام 1977 ارتفعت إلى (63%) في عام 1987 ؛ نتيجة نزوح سكان المناطق الحضرية التي تتمثل بمركز القضاء في الحرب العراقية - الإيرانية التي بدأت عام 1980-1988 ، وبعد انتهائها وعودة سكان المركز

### جدول (1)

#### مساحة المحاصيل الزراعية في قضاء شط العرب للمدة 2003-2015

السنوات	المساحة الزراعية/دونم	النمو %
---------	-----------------------	---------



-	20417	2003
15.3-	17287	2004
15.1-	14676	2005
2.9	15107	2006
0.8-	14981	2007
8.3	16227	2008
31.8-	11066	2009
0.4-	11018	2010
0.1-	11006	2011
8.5-	10070	2012
40	19730	2014
12.9	22270	القضاء
-	210370	المحافظة

المصدر اعتماداً على ، مديرية الزراعة في محافظة البصرة ، قسم التخطيط ، بيانات غير منشورة

### جدول (2)

#### المساحة المزروعة بالنخيل وأعدادها

#### ومساحة البساتين المجروفة وأعداد المجروف في قضاء شط العرب للمدة 2012-2016

السنة	المساحة/دونم	عدد النخيل	النمو %	مساحة البساتين المجروفة/ دونم	النمو %	عدد النخيل المجروف	النمو %
2012	20230	668707	-	2000	-	60000	-
2013	20230	672079	0.5	2083	4.2	63302	5.5
2015	20230	675452	0.3	2083	0	69116	4.5
2016	20230	678280	0.4	2109	1.2	71573	3.6

المصدر ، اعتماداً على ، مديرية الزراعة في محافظة البصرة ، قسم النخيل ، بيانات غير منشورة  
انخفضت نسبتهم إلى (22%) لترتفع عام 2010 إلى (30.4%) ، ويعزى ذلك إلى التوسع العمراني على حساب المناطق الزراعية في المقاطعات الزراعية ، ولا تعني تلك الزيادة حالة إيجابية لان هؤلاء السكان لا يعمل معظمهم في الزراعة ، وإنما فضلوا السكن في المناطق الريفية بعيداً عن مركز القضاء لرخص أسعارها وتوافر مساحات سكن واسعة ، وسجل عام 2015 انخفاضاً في أعداد السكان الريف ، إذ بلغت نسبتهم (22.6%) من مجموع سكان القضاء ؛ نتيجة توسع مركز القضاء على حساب المناطق الزراعية المحيطة به وتحويل بعض القطع الزراعية إلى سكنية كما اشرنا سابقاً ، جدول (3).

ج- مخاطر التوسع العمراني باتجاه الطرق السريعة :  
يتم التوسع العمراني في قضاء شط العرب داخل المناطق الزراعية المحاذية للطريق السريع الدولي الذي يمتد من جنوب شرق القضاء باتجاه الشمال الغربي ، وبعض هذا التوسع كان على جانبي الطريق لاسيما في

### جدول (3)

#### سكان الريف ومجموع سكان قضاء شط العرب ونسبتهم للمدة 1977-2015

السنة	ريف القضاء/نسمة	مجموع سكان القضاء/نسمة	%
1977	13696	32373	42.3
1987	15615	24755	63



22	82706	18225	1997
25.3	104089	٢٦٣٨٥	2007
30.4	113748	34618	2010
22.6	169202	38224	2015

المصدر ، اعتماداً على ، وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، التعدادات السكانية 1977 ، 1987 ، 1997 ، وإسقاطات 2007 ، 2010 ، 2015 .

شمال القضاء مما يجبر السكان والمشاة على اجتياز الطريق لتلبية احتياجاتهم اليومية من المدارس ، والمراكز الصحية ، والطائف .. الخ ما سينجم عنه زيادة كبيرة في حوادث المرور ، وحوادث المشاة التي يتعرض لها السكان القاطنين بجوار هذه الطرق فضلاً عن التكاليف المالية الكبيرة التي ستحتاجها تلك الطرق لإنشاء مفترقات لها وعلامات مرورية ، وجسور للمشاة لخدمة التجمعات السكنية المحيطة بالطرق السريعة .

د-ومن النتائج الاقتصادية الأخرى هي صعوبة تقديم الخدمات العامة في المناطق السكنية داخل المناطق الزراعية مثل الطرق المعبدة ، والماء ، والكهرباء ، والمؤسسات التعليمية ، والصحية ، وإنشاء شبكات للصرف الصحي مما يفقد المنطقة قيمتها الاقتصادية ، كما يؤدي وجودها إلى التجاوز على الأنابيب الناقلة للمياه ما يؤدي إلى هدر كميات كبيرة من المياه ، وبشكل التجاوز على الكهرباء أحمال وأعباء إضافية على الشبكة الكهربائية ما يؤدي إلى عطل في المحولات الكهربائية وانسهار الأسلاك ، وانخفاض في عدد ساعات التجهيز الكهربائي .

## 2- الآثار البيئية :

أ- تلوث الهواء والماء والتربة : يعرف التلوث الهوائي بأنه خلل في النظام الأيكولوجي الهوائي نتيجة إطلاق كميات كبيرة من العناصر الغازية والصلبة ما يؤدي إلى حدوث تغير كبير في خصائص وحجم عناصر الهواء ، فيتحوّل الكثير منها من عناصر مفيدة وصانعة للحياة إلى عناصر ضارة (ملوثات) تؤدي إلى حدوث الكثير من الأضرار والمخاطر تصل إلى حد الموت والهلاك للكائنات الحية والتدمير والتخريب للمكونات غير الحية ، وقد اتسعت دائرة مفهوم التلوث الهوائي ليشمل الضوضاء التي أصبحت تفسر طبيعة الهواء الهادئة وتحوله إلى هواء مزعج ومؤلم مسبباً الكثير من الأمراض<sup>(13)</sup> .

إن وجود مواد في الهواء بتركيزات مختلفة ستكون ضارة لصحة الإنسان والحيوان والنبات والبيئة ، ويحدث التلوث الهوائي من مصادر مختلفة قد تكون طبيعية مثل العواصف الرعدية والإمطار والفيضانات أو من الأنشطة المختلفة للإنسان عن طريق مخلفات الصرف الصحي ، والنفايات ، والمخلفات الصناعية ، والزراعية ، والطبية ، والنظف ومشتقاته ، والمبيدات ، والمخصبات الزراعية ، والمواد المشعة ، ما يؤدي إلى إلحاق العديد من الأضرار بالنظام البيئي ، وتؤدي إزالة الغطاء النباتي إلى التأثير على المناخ المحلي للمناطق التي يتّم فيها التوسع العمراني ، فالغطاء النباتي يلطف من درجة حرارة الهواء ويزيد من الرطوبة النسبية ، فضلاً عن كونه يمتص جزءاً من غاز ثاني أكسيد الكربون في عملية التركيب الضوئي الذي يسبب ازدياد ظاهرة الاحتباس الحراري ، واستخدام الأشجار كمصدات للرياح أو لتوجيهها اتجاه معين ، فالغطاء النباتي يمثل عنصراً مهماً ضد ارتفاع تركيز غاز ثاني أكسيد الكربون ، إذ تمتص الأشجار الغاز عبر عملية التمثيل الضوئي وتعيده إلى التربة ، ولكن تجربة جديدة أكدت أنّ التركيزات المعتدلة من الأوزون يمكن أن يعرقل هذه العملية مما يعني أنّ واحداً من عناصر التلوث الجوي يعرقل الامتصاص الطبيعي لعنصر تلوث آخر ، وأجرى باحثون مقارنة بين مربعات أشجار تتعرض لمستويين من ثاني أكسيد الكربون والأوزون وأخرى تتعرض لغاز ثاني أكسيد الكربون فقط ، وأوضحت أنّ مربعات الأشجار الأولى امتصت نصف غاز ثاني أكسيد الكربون وبتته في التربة ، مقابل امتصاص كامل للأخرى<sup>(14)</sup> .

وتتلوث مياه الأنهار ، والقنوات ، والجداول المائية ما يجعل ماؤها غير صالح للإنسان أو الحيوان أو النباتات أو الكائنات التي تعيش فيها ، ويتلوث الماء عن طريق المخلفات الإنسانية والنباتية والحيوانية والصناعية التي تلقي فيه أو تصب في فروعها ، كما تتلوث المياه الجوفية نتيجة لتسرب مياه المجاري إليها بما فيها من بكتيريا وصبغات كيميائية ملوثة من المساكن والمعامل والورش التي تنتشر داخل المناطق الزراعية ، وتندهور التربة وتتلوث نتيجة بناء المساكن ، والمعامل والورش كما أن فتح الطرق ومد أنابيب المياه يؤدي إلى زيادة حساسية التربة للتعرية والانجراف ، فضلاً عن انتشار معامل الطابوق التي تستخدم الطين الذي تجلبه من المقالع في المناطق الزراعية في ناحية النشوة تؤدي إلى تفكك التربة .

ب- الجفاف و التصحر ، وهو ظاهرة مناخية تصاحب قلة سقوط الأمطار والارتفاع في درجات الحرارة وكميات التبخر ، وقد عُرف الجفاف بأنه (النسبة المئوية لمقدار الانخفاض في تساقط المطر بالنسبة إلى المعدل السنوي أو الموسمي لهذه السنة ، وباستمرار معدلات العجز المائي بالازدياد فإنها تؤدي إلى التصحر) ، وبالرغم من تعدد الآراء في تحديد مفهوم التصحر إلا أنه لا يبتعد عن كونه انتقال البيئة الصحراوية وظروفها الجفافية باتجاه الأراضي الرطبة وشبه الرطبة ، فمنهم من عرفه بأنه (التناقص في إنتاجية الأراضي تحت البيئات الجافة وشبه الجافة بسبب العوامل الطبيعية والبشرية) ، أو هو



تحول الأراضي الزراعية والمراعي الطبيعية إلى صحراء غير منتجة في المناطق شبه الجافة بسبب الجفاف المستمر أو الاستغلال غير المنظم والمفرط وتكوين الكثبان الرملية وتراكم الأملاح ، ويؤدي التصحر إلى تدهور الموارد المائية وانخفاض القدرة الإنتاجية البيولوجية للتربة وبالتالي تدهور في القدرة البيئية للإقليم ، وإلى تعرية التربة وزيادة ملوحتها، وزحف الكثبان الرملية ، وتقلص في الغطاء النباتي ما ينعكس على زيادة الغبار في الجو وتكرار العواصف الغبارية(15) .  
ج-تراكم النفايات :

تعرف النفايات المنزلية الصلبة ، بأنها كل ما يطرحه السكان من مخلفات الطعام وحطام الأثاث وقطع القماش والورق والكراتون وعلب المشروبات بأنواعها ، فضلاً عن مخلفات المؤسسات الصناعية ، والتجارية ، والخدمية من المواد الصلبة التالفة التي عادة ما تقذفها في ظاهر المدينة ، أو في الأماكن المخصصة لها ، وتحسب النفايات الصلبة بأنواعها المختلفة من ناحية الكمية بمعدل وزن النفايات اليومي للشخص الواحد بوحدة الكيلو غرام(16) . ويصبح الحفاظ على النظافة من أعقد المشاكل في مراكز سكنية متفرقة ومبعثرة وتنبأين طرقها بين المعبدة والترابية والمستقيمة والمتعرجة ، ولذا فإن عملية جمع النفايات من قبل البلدية يكون أمراً صعباً ، ويصبح منظر القمامة المنشرة على الطرقات وحولها وفي الفراغات بين المساكن أمراً عادياً ، وتصبح مهمة جمع النفايات مهمة السكان القاطنين في تلك المناطق(17) . وتشير الدراسات إلى أن الطن الواحد من النفايات المنزلية الصلبة يطلق إلى الجو نحو (130 م3) من الغازات كالنشادر (الأمونيا) وأول أكسيد الكربون ، والميثان وكبريتيد الهيدروجين التي تعد من الغازات السامة التي تؤثر على صحة الإنسان ، وتسبب العديد من الأمراض كالتهاب القصبات والرئتين كما أن تراكم النفايات يؤدي إلى انتشار الحشرات والقوارض مما يترتب عليه انتشار أمراض التيفوئيد والملاريا(18) .

د-تسرب مياه الصرف الصحي : إن المناطق الزراعية غير المخصصة للسكن تخلو من شبكات الصرف الصحي ، الأمر الذي يؤدي إلى تسربها للتربة والشوارع أو تتجمع في مناطق مكشوفة أو تصريفها أحياناً إلى جداول شط العرب مما تسهم في تلوث مياهها ، ونظراً لاحتواء تلك المياه على الكثير من الكائنات الحية الدقيقة مثل البكتيريا والفيروسات والطفيليات فإنها تشكل عوامل خطر بالنسبة للكثير من الأمراض مثل التيفوئيد والملاريا والتهاب الكبد المعوي ، وتجمعها في أماكن مكشوفة ما يؤدي إلى تكاثر الحشرات والجراثيم ، فضلاً عما ينتج من غازات سامة(19) .  
ه-التلوث البصري :

يعرف التلوث البصري بأنه (كل ما يؤدي البصر ويفره من مناظر قبيحة غير متجانسة وغير متناسقة مشوهة للشكل الجمالي للبيئة العمرانية بجميع مستوياتها) ، فالتعايش البصري للإنسان يؤدي دوراً خطيراً في توجيه سلوكياته وتعكس هذه السلوكيات نتيجة تراكمات ورواسب للبيئة المحيطة التي تفتقر إلى الجماليات ولا تشبع في أجوائها إلا ما هو قبيح وغير متناسق أو متجانس ، فانهدام الجمال يؤدي تدريجياً إلى فساد الذوق العام وشيوعه وبالتالي تدهور الحالة النفسية للمواطن وتدميرها كما أن التلوث البصري يطلق على العناصر البصرية غير الجذابة وهي المناظر الطبيعية والبشرية أو أي شيء آخر يريد الشخص أن ينظر إليها ، وهذا يعني إن صورة أي منظر لها تأثير على أحاسيس الناظر إليها(20) ، وفي قضاء شط العرب نجد التلوث البصري في أكثر المناطق السكنية والشوارع بسبب طبيعة الأبنية وذوق وقدرتها ساكنيها ، إذ أن الكثير من الأبنية السكنية والتجارية تفتقر إلى التنظيم والتنسيق والجمالية كما أن انعدام المتابعة من أجهزة البلدية أعطى الحرية إلى أصحاب المساكن والمحلات التجارية ، والمعامل الصغيرة ، والورش بعدم الالتزام بجمالياتها ومنظرها الخارجي أو الاهتمام بلون الطلاء ولونه مما جعل هناك فوضى بصرية أدى لعدم الانسجام بين الأبنية والوحدات السكنية بالإضافة إلى أن الشوارع تعاني من انعدام التنظيم وعدم تناسق أثاث الشارع مع طبيعته والأبنية المطللة عليه .

إن وجود السكن العشوائي في معظم مناطق القضاء يساهم في التلوث البصري ، وقد انتشرت بيوت المتجاوزين بعد ٢٠٠٣ ، وهذه الدور تتميز بالفوضى في البناء وعدم الالتزام بالتعليمات البلدية عند البناء فأكثرها بدون خريطة بناء ، ولا إجازة ، كما تمتاز شوارعها بعدم الانتظام ، وتزداد سوءاً في الشتاء عند سقوط الأمطار مكونة أوحالاً وأطياناً ، كما تتوسطها مجار مفتوحة وسواقي مليئة بمياه الصرف الصحي تسبب درجة عالية من التلوث البصري ، كما وتنتشر أكوام من الأزبال والنفايات الصلبة في هذه الشوارع وتتكاثر فيها الحيوانات المختلفة والتي تربي في بيوت المتجاوزين وما تسبب من روائح كريهة ومناظر سيئة ، فمن جدول (4) يتبين أن قضاء شط العرب يأتي بالمرتبة الثالثة من حيث عدد المساكن العشوائية التي بلغت (1785 مسكناً) وبنسبة (3.7%) يسكنها (12674 نسمة) ، وهي في زيادة مستمرة في ظل غياب الرقابة البلدية وضعف القوانين، وعدم قدرة المشاريع الإسكانية الجديدة على استيعاب الزيادة السكانية .

#### جدول(4)

#### عدد المساكن العشوائية وعدد سكانها في أفضية محافظة البصرة لعام 2013

القضاء	المساكن العشوائية	عدد السكان
البصرة	25774	182995



5552	782	أبي الخصيب
131520	18524	الزبير
3415	481	القرنة
3188	449	الفاو
12674	1785	شط العرب
11871	1672	مركز قضاء شط العرب
802	113	النشوة
1321	186	المدينة
340665	47981	المجموع

المصدر ، اعتماداً على ، وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، تقرير نتائج المسح التمهيدي لتجمعات السكن العشوائي 2013 ، جدول 2 ، 3 ، ص12

وينتشر التلوث البصري بسبب كثرة أسلاك الكهرباء العشوائية لعدم قدرة الدولة على تزويد المواطنين بالتيار الكهربائي بشكل مستمر ؛ فانتشرت المولدات الأهلية لتعويض النقص الحاصل في الكهرباء الوطنية ، ونتيجة لكثرة المولدات في الأونة الأخيرة فأنها تعطي منظراً غير لائق للنظر بسبب تراكم الأسلاك على أعمدة الكهرباء وخصوصاً الأعمدة القريبة من المولدة مما يفقد المنطقة عنصر الجمال عند النظر إليها لكون هذه الأسلاك تفتقر إلى التنظيم والتنسيق فضلاً عن عدم متابعة لجنة المولدات بعدم الالتزام بجمالية ومنظر مولداتهم وضرورة إلزام أصحاب المولدات بتنظيم أسلاك مولداتهم التي يغلب عليها الطابع العشوائي .

و- مشاكل بيئية اجتماعية أخرى : بفعل هذا التمدد الكبير للأراضي الحضرية وأنشطتها فأنها تولد مناطق شديدة الفقر ذات بيئة اجتماعية قليلة التماسك وفاقدة للمقومات الأساسية للمجتمع السليم بسبب فقدان الخدمات الاجتماعية التي تؤدي إلى خلق أماكن غير صحية بفعل انتشار الأمراض والأوبئة فضلاً عن انتشار مظاهر التخلف الاجتماعي والجريمة بين أوساطها مما قد تشكل بيئات غير مسيطر عليها من قبل الدولة (21) .

#### الاستنتاجات :

يتبين من دراستنا السابقة أن التوسع العمراني في قضاء شط العرب على المناطق الزراعية جاء نتيجة الزيادة السكانية ، ورخص أسعار الأراضي ، وضعف سيطرة الأجهزة البلدية والتخطيطية ، في ظل عجز المشاريع الإسكانية وعدم قدرتها على استيعاب الزيادة السكانية ، ويؤدي ذلك التوسع إلى تقلص المساحات الزراعية وتحول بعض المناطق المحيطة بالمناطق الحضرية إلى أحياء سكنية ، وظهور مشاكل بيئية كثيرة كالتصحر ، والتلوث بأنواعه المختلفة ، ويفرز مشاكل اجتماعية . وبذلك نقترح ما يأتي :

- 1- فرض غرامات مالية على التجاوز على المناطق الزراعية ، وتكثيف الدور الرقابي الرسمي وتطبيق القانون.
- 2- تدخل الدولة السريع بسياسة ريفية زراعية تحافظ على الأراضي المنتجة بسن قوانين صارمة .
- 3- التوجه نحو الأراضي غير الصالحة للزراعة في بناء المساكن .
- 4- وضع سياسة إسكانية تأخذ بالاعتبار الزيادة السكانية ودخل المواطن .
- 5- استخدام وسائل الإعلام بتوعية المجتمع الريفي بمخاطر هذه الظاهرة .
- 6- التوسع في بناء المجمعات السكنية لاسيما البناء الأفقي .
- 7- الاهتمام بالزراعة وتزويد المزارعين بوسائل الإنتاج ، وتفعيل دور المصرف الزراعي .

#### الهوامش :

- 1- بهجت محمد محمد ، والكوني العربي مسعود ، التوسع العمراني العشوائي وآثاره البيئية والاقتصادية مثالان من سوريا وليبيا ، مجلة الجمعية الجغرافية السورية ، العدد 34 ، دمشق 1996 ، ص34 .
- 2- وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، المجموعة الإحصائية السنوية 2010-2011 .
- 3- مصطفى جميل مصطفى ، آثار الزحف العمراني في مدينة جنين على الأراضي الزراعية ، رسالة ماجستير ، جامعة النجاح الوطنية ، نابلس ، فلسطين ، 2014 ، ص21 ، 26 .
- 4- الهام خزعل ناشور ، تحليل اتجاهات أزمة السكن في محافظة البصرة ، العدد 14 ، مركز دراسات البصرة ، 2012 ، ص ٢٤٤ .



- 5- حسن عبد القادر صالح ، منصور حمدي أبو علي ، الأساس الجغرافي لمشكلة التصحر ، دار الشروق للنشر والتوزيع ، ط 1 ، عمان 1989 ، ص 110 .
- (\*) استخدمت المتواليات الهندسية في تقدير السكان وفق الصيغة التالية ،  $s=3$  س  $2(r+1)^n$  ، إذ أن  $s=3$  سنة التوقع ،  $s=2$  سنة الأساس ،  $r$  = معدل النمو السنوي ،  $n$  = الفترة الزمنية ، ينظر: (رشود بن محمد الخريف ، السكان المفاهيم والأساليب والتطبيقات ، ط2 ، الرياض 2008 ، ص 310-311) .
- 6- المقابلات الشخصية مع عدد من مكاتب العقارات وملاك الأراضي في قضاء شط العرب ومدينة البصرة .
- 7- المقابلات الشخصية مع عدد من مكاتب العقارات وملاك الأراضي في قضاء شط العرب ومدينة البصرة .
- 8- الهام خزعل ناشور ، مصدر سابق ، ص 247-246 .
- 9- الهام خزعل ناشور ، المصدر نفسه ، ص 248 .
- 10- ظافر إبراهيم طه العزاوي ، التوسع العمراني وأثره على استعمالات الأرض الزراعية في ناحية يثرب ، مجلة الفتح ، العدد الثاني والعشرون ، كلية التربية الأساسية ، جامعة ديالى ، 2005 ، ص 59-60 .
- 11- رياض الجميلي ، التوسع العشوائي في مدن العراق ومشكلاته الحضرية ، صحيفة المؤتمر ، العدد 2983 ، 5 حزيران 2014 <http://www.almutmar.com/index.php?id=20088826>
- 12- ماجدة عبد الله العيداني ، تغير الخصائص الجغرافية وتأثيراتها الزراعية في محافظة البصرة ، رسالة ماجستير ، كلية التربية للعلوم الإنسانية ، جامعة البصرة ، 2014 ، جدول 77 ، ص 197 .

\*- استخرجت نسبة النمو اعتماداً على : المعادلة التالية

$$r = \sqrt[t]{\frac{p1}{p0}} - 1 \times 100$$

$R$  = نسبة النمو ،  $t$  = عدد سنوات التعداد ،  $P1$  = التعداد اللاحق ،  $p0$  = التعداد السابق

ينظر ، (U.N. Demography. Real Book , 1984 , 36th .Issue, New York , 1986 , p53)

- \*\*-مقابلة مع مسؤول الإحصاء الزراعي في مديرية إحصاء البصرة بتاريخ 2015/12/22 .
- \*\*\*- مقابلة مع المهندسة كوثر بناي زبيري ، قسّم تخطيط المدن ، بلدية مركز قضاء شط العرب بتاريخ 2016/2/21 .
- 13- عبد المقصود ، زين الدين ، (البيئة و الإنسان) ، دراسة في مشكلات الإنسان مع بيئته ، الطبعة الأولى ، دار البحوث العلمية ، الكويت ، 1990 ، ص 198 .
- 14- حيدر عبد الرزاق كمونة ، الزحف العمراني عمى المناطق الخضراء وأثاره البيئية على مدينة بغداد ، مجلة المخطط والتنمية ، العدد 21 ، معهد التخطيط الإقليمي والحضري للدراسات العليا ، جامعة بغداد ، 2009 ، ص 19 .
- 15- علي كريم محمد ، دراسة التصحر والكثبان الرملية في جنوب سهل الرافدين باستعمال التحسس النائي ونظم المعلومات الجغرافية ، مجلة جامعة بابل ، العلوم الإنسانية ، المجلد 18 ، العدد 3 ، جامعة بابل 2010 ، ص 834 .
- 16- قصي عبد حسين النمرائي ، مشكلة النفايات المنزلية الصلبة في مدينة هيت ، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الإنسانية ، العدد الأول ، جامعة الأنبار ، 2010 ، ص 136 .
- 17- بهجت محمد محمد ، مصدر سابق ، ص 44 .
- 18- عباس كاظم عبد الحسن ، ، وعبد الرحمن جري مردان الحويدر ، التجاوزات البلدية في مدينة البصرة وآثارها البيئية ، مجلة آداب البصرة ، العدد 51 ، كلية الآداب ، جامعة البصرة ، 2010 ، ص 236 .
- 19- عباس كاظم عبد الحسن المصدر نفسه ، ص 236-237 .
- 20- نشوان محمد جاسم الزبيدي ، التلوث البصري في مدينة الموصل ، دراسة في جغرافية التلوث ، دراسات موصلية ، العدد 4 ، مركز الدراسات الموصلية ، جامعة الموصل ، 2013 ، ص 171 .
- 21- رياض الجميلي ، مصدر سابق ، <http://www.almutmar.com/index.php?id=20088826>

المصادر :

- 1-الجميلي ، رياض ، التوسع العشوائي في مدن العراق ومشكلاته الحضرية ، صحيفة المؤتمر ، العدد 2983 ، 5 حزيران 2014 <http://www.almutmar.com/index.php?id=20088826>
- 2-الخريف ، رشود بن محمد ، السكان المفاهيم والأساليب والتطبيقات ، ط2 ، الرياض 2008 .
- 3-الزبيدي ، نشوان محمد جاسم ، التلوث البصري في مدينة الموصل ، دراسة في جغرافية التلوث ، دراسات موصلية ، العدد 4 ، مركز الدراسات الموصلية ، جامعة الموصل ، 2013 .
- 4- زين الدين ، عبد المقصود ، (البيئة و الإنسان) ، دراسة في مشكلات الإنسان مع بيئته ، الطبعة الأولى ، دار البحوث العلمية ، الكويت ، 1990 .
- 5-سهر ، مرتضى مظفر ، الزحف العمراني لمدينة شط العرب على الأراضي الزراعية باستخدام نظم المعلومات الزراعية ، دراسة في جغرافية المدن ، رسالة ماجستير ، كلية التربية للعلوم الإنسانية ، جامعة البصرة 2013 .



- 6-صالح ، حسن عبد القادر ، منصور حمدي أبو علي ، الأساس الجغرافي لمشكلة التصحر ، دار الشروق للنشر والتوزيع ، ط 1 ، عمان 1989 .
- 7-عبد الحسن ، عباس كاظم ، وعبد الرحمن جري مردان الحويدر ، التجاوزات البلدية في مدينة البصرة وأثارها البيئية ، مجلة آداب البصرة ، العدد 51 ، كلية الآداب ، جامعة البصرة ، 2010 .
- 8-العزاوي ، ظافر إبراهيم طه ، التوسع العمراني وأثره على استعمالات الأرض الزراعية في ناحية يثرب ، مجلة الفتح ، العدد الثاني والعشرون ، كلية التربية الأساسية ، جامعة ديالى ، 2005 .
- 9-العيداني ، ماجدة عبد الله ، تغير الخصائص الجغرافية وتأثيراتها الزراعية في محافظة البصرة ، رسالة ماجستير ، كلية التربية للعلوم الإنسانية ، جامعة البصرة ، 2014 .
- 10- فياض ، عدنان عناد وأسامة إسماعيل عثمان ، التوزيع الجغرافي لمدينة محافظة البصرة حسب أحجامها للمدة من 1977-2007 ، مجلة دراسات البصرة ، العدد 8 ، مركز دراسات البصرة ، 2009 .
- 11-كمونة ، حيدر عبد الرزاق ، الزحف العمراني على المناطق الخضراء وأثاره البيئية على مدينة بغداد ، مجلة المخطط والتنمية ، العدد 21 ، معهد التخطيط الإقليمي والحضري للدراسات العليا ، جامعة بغداد ، 2009 .
- 12- محمد ، بهجت محمد ، والكوني العربي مسعود ، التوسع العمراني العشوائي وأثاره البيئية والاقتصادية مثالان من سوريا وليبيا ، مجلة الجمعية الجغرافية السورية ، العدد 34 ، دمشق 1996 .
- 13-محمد ، علي كريم ، دراسة التصحر والكثبان الرملية في جنوب سهل الرافدين باستعمال التحسس النائي ونظم المعلومات الجغرافية ، مجلة جامعة بابل ، العلوم الإنسانية ، المجلد 18 ، العدد 3 ، جامعة بابل 2010 .
- 14- مصطفى ، مصطفى جميل ، آثار الزحف العمراني في مدينة جنين على الأراضي الزراعية ، رسالة ماجستير ، جامعة النجاح الوطنية ، نابلس ، فلسطين ، 2014 .
- 15- ناشور ، الهام خزعل ، تحليل اتجاهات أزمة السكن في محافظة البصرة ، العدد 14 ، مركز دراسات البصرة ، 2012 .
- 16- النمراوي ، قصي عبد حسين ، مشكلة النفايات المنزلية الصلبة في مدينة هيت ، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الإنسانية ، العدد الأول ، جامعة الأنبار ، 2010 .
- 17-وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، المجموعة الإحصائية السنوية 2010-2011 .
- 18-وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، التعدادات السكانية 1977 ، 1987 ، 1997 ، وإسقاطات السكان لعام 2007 ، 2010 ، 2014 ، 2015 .
- 19-وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، تقرير نتائج المسح التمهيدي لتجمعات السكن العشوائي 2013 .
- 20-وزارة الموارد المائية ، الهيئة العامة للمساحة ، خريطة محافظة البصرة الإدارية ، مقياس الرسم 1: 500000 ، بغداد ، 2011 .